الحريتي يستعجل حسم مجلس إدارة «البترول»

دعا النائب حسين الحريتي مجلس الوزراء الى سرعة اتخاذ قرار حاسم بشأن مجلس إدارة مؤسسة البترول، مؤكدا ان التأخر في هذا القرار سيضر سمعة الكويت النفطية.
وأضاف في تصريح صحافي ان المهتمين والمتابعين للشؤون النفطية يأملون تحركا حكوميا سريعا يحسم الأمور في مجلس ادارة مؤسسة البترول، لاسيما مع الاهمية الكبيرة لهذا المجلس والمعني برسم السياسة النفطية للبلاد، واتخاذ القرارات المتعلقة بالمصدر الأساسي للدخل في الكويت. وأكد أن اتخاذ القرار الحاسم لمجلس إدارة «المؤسسة» سيمنح الاستقرار للقيادات التي تحتاج إلى هذا الاستقرار.

القلاف: ما أسس ومعايير التعيينات في المناصب القيادية الأخيرة وما نصيب الكتل السياسية منها؟

وجه النائب سيد حسين القلاف سؤالا لسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر المحمد جاء فيه: ما الاسس والمعايير التي تمت على اساسها التعيينات في المناصب القيادية الاخيرة، وما نصيب الاحزاب والكتل السياسية من تلك التعيينات؟ كما سأل القلاف سمو رئيس الحكومة: ارجو تزويدي بالقرارات التي صدرت من مجلس الوزراء وتم الغاؤها مع ذكر اسباب الغاء القرار من سنة 2005 الى تاريخ ورود السؤال؟

اعتبروا أن الضابطين قاما بواجبهما المهني والوطني وأن الوزارة تدار من قبل بعض المتنفذين

نواب: لجنة تحقيق برلمانية في قضية احتجاز ضابطين في «الداخلية»

مسلم البراك

مخلد العازمي

د.ضيف الله ابو رمية

شعيب المويزري

البراك: الحادثة لن تمر مرور الكرام وعلى النواب التفاعل معها

أبورمية: وزارة الداخلية والأمن العام يعيشان أسوأ أيامهما

المويزري: سنفتح ملف الفساد والمحاسبة في وزارة الداخلية

لا تزال قضية احتجاز ضابطين في مخفر شرطة منطقة سلوى من قبل أحد القياديين في وزارة الداخلية تحتل الاهتمام النيابي لجهة التحقق من الواقعة واسبابها وظروفها.

وفي هذا الاطار اشار مقرر لجنة الداخلية والدفاع النائب شعيب المويزري الى انه سيقوم بفتح ملفات الفساد في وزارة الداخلية بعد الانتهاء من التحقيق في قضية الافراج عن المتهمين بقضايا المخدرات والاجهاض وممارسة الطب دون ترخيص، قائلا: بعد انتهاء لجنة الداخلية والدفاع من التحقيق في موضوع افراج وزير الداخلية عن الوافدين المتهمين بحيازة المخدرات وممارسة مهنة الطب من دون ترخيص سأفتح العديد من ملفات الفساد في الوزارة.

واوضح المويزري في تصريح للصحافيين ان اول هذه الملفات سيكون ملف احد الوكلاء المساعدين والذي عاث فسادا في وزارة الداخلية وعدم احساسه بالمسؤولية الموكلة اليه وملف قضية الضابطين اللذين تم احتجازهما بسبب تطبيقهما للقانون، مؤكدا حرصه على تطبيق القانون على الجميع ومحاسبة كل مقصر عن اداء كامل واجباته تجاه الوطن والمواطنين.

من جهته وصف النائب د.ضيف الله ابورمية وزارة الداخلية والامن العام بأنهما يعيشان اسوأ ايامهما، ولم يمر بتاريخ الكويت السياسي وزير يشجع على مخالفة القانون مثل هذا الوزير.

واضاف ابورمية ان وزير الداخلية الحالي سبق وان اخرج وافدين من الابعاد كان احدهما يتاجر في المخدرات والآخر يمارس عمليات الاجهاض وذلك حسب ما اثير في احدى جلسات مجلس الامة، واليوم تخرج علينا فضيحة اخرى وهي معاقبة ضابطين لضبطهما رجلا وامرأة يمارسان الرذيلة في مكان عام متسائلا: هل هذا تطبيق القانون الذي تتحدث عنه يا وزير الداخلية؟!

وقال ابورمية: لو ان هذا الامر حدث في دولة اخرى لقدم الوزير استقالته من باب حفظ ماء الوجه ولكن الوزير الخالد ضحى بكل شيء حتى جنسية سكرتيره من اجل الكرسي.

وعلق ابورمية على هذا التشبث قائلا: لا بارك الله في كرسي يهدر الكرامة.

وقال ابو رمية: ان سجن الضابطين بأوامر من مسؤول امني كبير فضيحة تستوجب علينا تشكيل لجنة تحقيق، متسائلا: هل نعتبر سجن الضابطين ردعا لرجال الامن من قبل وزارة الداخلية اذا حاولوا تطبيق القانون ومنع الرذيلة ام نعتبره تشجيعا لمن يريد ان يرتكب الفاحشة بالشوارع؟!

وفي هذا الاطار وجه بورمية سؤالا لوزير الداخلية جاء فيه: طالعتنا جريدة «الراي» في عددها الصادر يوم الخميس بتاريخ 23 سبتمبر 2010 بخبر مفاده ان «ضابطين من مخفر سلوى واثناء قيامهما بدورية اعتيادية في المنطقة» قد القيا القبض على فتاة ووافد عربي وهما في وضع مخل بالآداب وفي مكان عام وبالتدقيق على بيانات الفتاة تبين ان قضية زنا مسجلة في حقها، واعترفت بأنها على علاقة بالوافد العربي، فسجلت في حقهما قضية فعل فاضح في الطريق العام، وامر المحقق بايداعهما النظارة، واقتيد الوافد العربي الى نظارة الرجال، الا ان الفتاة رفضت دخول نظارة النساء واشهرت هاتفها النقال واجرت اتصالا ولم تمض دقائق بعد استعمال الفتاة لهاتفها حتى انهالت الاتصالات من قيادي كبير في وزارة الداخلية على الضابطين اللذين امسكا بها الا ان احدا لم يرد، ما دفع القيادي الى التوجه الى مخفر سلوى، وراح يصيح في ضابطيه متسائلا عن سبب عدم ردهما فأجاباه بأنهما راعيا التسلسل الوظيفي في مخاطبتهما وعندما امرهما بعدم تسجيل قضية رفضا طلبه فشرع في تهديدهما وامر باحتجازهما ثلاثة ايام في السجن الانضباطي، وعندما لم تنجح مساعي القيادي (الكبير) في اثناء الضابطين عن تسجيل قضية، واصرارهما على تطبيق القانون، تدخل بنفوذه في اخلاء سبيل الفتاة من المخفر في الوقت الذي ظل من ضبط معها قيد التحقيق في قضية الفعل الفاضح والتي تحمل رقم 2010/294.

لذا ارجو افادتي عما يلي:

ما دواعي تحويل الضابطين الى السجن الانضباطي وحجزهما فيه؟ ومن الضابط المسؤول عن اصدار العقوبة على الضابطين اللذين ضبطا المتهمة مع الوافد المتهم في وضع مخل للاداب؟ وما رتبته؟ ولماذا تم الافراج عن المتهمة في قضية اتيان الفعل الفاضح بمكان عام ولم يتم استمرار حجزها مع شريكها بالجرم المتهم الوافد؟ وما السند القانوني الذي اتاح للتحقيق الافراج عن احد المتهمين بالقضية دون الآخر؟ ارجو تزويدي بنسخة من هذا السند القانوني، وهل للمتهمة بالقضية المذكورة اعلاه اي سجل جنائي في قضايا آداب اخرى؟ ارجو تزويدي بما يثبت ذلك.

ومن المسؤول الامني الذي تدخل للتوسط للافراج عن المتهمة؟ وما رتبته وما وظيفته التي يشغلها في وزارة الداخلية؟ وهل تجيز وزارة الداخلية تدخل قياديين في مسار القضايا القائمة تحت التحقيق؟ وما السند القانوني الذي يجيز لهم التدخل في هذه القضايا؟ اذا كان الجواب بالايجاب ارجو تزويدي بصورة من هذا السند القانوني.

واذا كانت الاجابة بالنفي فما العقوبة التي تعاقب بها وزارة الداخلية اي مسؤول يتدخل في تحويل مسار القضايا؟ او يتعسف في استخدام صلاحياته؟ او تهديد من هم اقل منه رتبة؟

وهل قامت وزارة الداخلية باتخاذ اي عقوبة ضد المسؤول الذي تدخل في القضية المذكورة اعلاه وساهم بالافراج عن المتهمة، وهدد الضابطين؟ اذا كان الجواب بالايجاب ارجو تزويدي بنسخة من العقوبة او الاجراء القانوني الذي اتخذ ضده.من جانبه اعلن النائب مسلم البراك انه سيتقدم الى جانب مجموعة من النواب بطلب تشكيل لجنة تحقيق برلمانية في قضية الضابطين اللذين تم احتجازهما اخيرا على خلفية واقعة الفعل الفاضح في ساحة ترابية.

واكد البراك في تصريح للصحافيين امس ان القضية لن تمر مرور الكرام وانما سيفتح الملف ليعرف النواب والشعب الكويتي الوضع المأساوي الذي تعيشه وزارة الداخلية.

واوضح ان طلب التحقيق سيتضمن كل التفصيلات المتعلقة بالقضية بما فيها استدعاء كل القيادات الامنية التي اتصلت بالمخفر ورئيسه وحاول التدخل للملمة الموضوع لمعرفة دوافع الاتصالات رغم انهم ليسوا طرفا في القضية.

واشار ايضا الى انه سيتقدم بسؤال شامل عن الموضوع نظرا لخطورة ما حدث وانعكاساته على الضباط والشرطة لمحاربة اية دعوة للتهاون امام ما قد يحدث من افعال فاضحة في الشوارع والساحات الترابية.

واعتبر البراك ان رد الناطق الرسمي باسم وزارة الداخلية العميد محمد الصبر هو عذر اقبح من ذنب، مؤكدا ان الوزارة بقياداتها عندما تتورط تحاول ان تبحث عن المبررات الواهية.

ورأى انه بحجم الخطيئة التي ارتكبتها الوزارة عندما تم حجز الضابطين في السجن العسكري هناك خطيئة اخرى تتمثل في هذا الرد الهزيل الذي يعبر عن هشاشة الموقف وعن عدم احترام رجال الأمن الذين يؤدون واجبهم بأمانة وشرف واخلاص.

واضاف: «لان الصحافة نشرت القضية بشيء من التفصيل فإن الوزارة لم تجد بدا من الاعتراف ببعض العلامات ليس اعترافا منهم بحقيقة الامور ولكن لانهم يعلمون ان ما اجبروا على الاعتراف به مؤكد بالمستندات التي تدل عليه».

واشار البراك في هذا السياق الى ان الوزارة تعيش حالة من التخبط وعدم الرد على ما يثار من تجاوزات أمنية مستشهدا بعدم حضور وزير الداخلية لجنة التحقيق البرلمانية في شأن قرار افراجه عن اثنين احدهما يزاول مهنة الطب من دون ترخيص والآخر متورط بقضية مخدرات. واوضح ان كل ما قاله الوزير في جلسة مجلس الامة التي اثير فيها هذا الموضوع من وعود بالرد وفقا لبيانات لديه وهو الامر الذي تشهد عليه مضابط مجلس الامة قد تبخر وفقا لما صرح به مقرر لجنة الداخلية والدفاع شعيب المويزري الذي اكد ان اللجنة استدعت الوزير ثلاث مرات ولم يحضر.

وقال البراك: «انا اعرف لماذا لا يريد الوزير الحضور لانني اعرف انه ليس لديه ما يقوله وهو الآن وصلت اليه الدعوة الرابعة واعرف انه سيحضر هذه المرة يوم الاربعاء قبل الانتهاء من الموعد، المحدد لانتهاء عمل اللجنة بيوم واحد وبالتالي فإن كل كلام الوزير تبخر واستعداده للرد غير حقيقي».

واضاف: «وبالتالي عندما تقع وزارة الداخلية مجددا بنفس الخطيئة في محاولة لتبرير موقف احد كبار القياديين فيها فإن القصة تبدو واضحة لتؤكد ان هناك تخبطا».وقال البراك انا اتحدى الوزارة ووزير الداخلية اذا استطاعوا اثبات الكلام الذي ورد في المعلومات التي نفوها متسائلا: هم سيضحكون على من عندما يقولون إنه لا يجوز ان يخرج ضابطان معا؟

واضاف ولنفترض جدلا.. جدلا ان هذا الكلام صحيح وهو غير صحيح لأن رجال الأمن كانوا في حجز كلي وبالتالي جميع «الزامات» متواجدة في وقت واحد في المخفر لكن هم يعتقدون ان المواطنين لا يعرفون هذه الحقيقة والجوانب الفنية فيها وبالتالي يحاولون بناء معلوماتهم غير الصحيحة على هذا الاساس.

وتابع: هناك معلومات وبيانات تم توثيقها بالتحقيق تؤكد عدم صحة تبريرات الوزراء خصوصا ان المواطنة التي تم ضبطها قالت بنص العبارة «سأطلع من المخفر وسأدخلكم السجن» وبالفعل نفذت تهديدها لأن من مآسي القدر أن الوزارة بالفعل تختطف من قبل كبار المتنفذين وبعض كبار المسؤولين في الوزارة.

وأكد ان هذا الوعيد الذي هددت به لا احد يستطيع نفيه لا بيانات الوزراء ولا ناطقها الرسمي ولا كبار قياديها ولا وزير الداخلية.

ودعا الى عدم الزج بجهات التحقيق التي قامت بدورها ولكن من اراد تعطيل التحقيق هم بعض كبار المسؤولين في وزارة الداخلية.

وخاطب البراك الناطق الرسمي باسم الوزارة قائلا: ان كنت تعلم فهذه مصيبة وان كنت لا تعلم فالمصيبة اعظم، ووصل هذا الامر ايضا الى وزيرك.

وبين البراك ان المواطنة لم تحتجز في نظارة المخفر لمدة 15 ساعة وفقا لما جاء في تصريح الناطق الرسمي وانما كانت موجودة في غرفة رئيس المخفر بناء على تعليمات قيادي كبير في وزارة الداخلية.

وتساءل: لماذا هذا التضليل وكيف نقبل ان يزج بضابطين في السجن لأنهما مارسا دورهما بشرف وأمانة ثم تأتي الوزارة لتدلي بوقائع غير صحيحة؟ فالمواطنة كانت في غرفة رئيس المخفر الى ان نفذت وعيدها.

وتساءل ايضا لماذا خرجت المواطنة والطرف الآخر وهو الوافد لايزال محجوزا وما تفسير ذلك؟ لكن انا ارى ان تفسير هذا امتداد لكل ما حصل من بداية الامر عندما جاءت المواطنة وفعلت ما فعلت داخل المخفر وشتمت الضابط والشرطة وبعد ذلك اتت شقيقتها وشتمت ومارست نفس الاسلوب وشتمت ايضا الضباط والشرطة وهو الامر المثبت في التحقيق لأنه تم اخلاء سبيل الاخت بعد ان وقعت تعهدا امام جهات التحقيق بأنها تعتذر عما بدر منها.

وأكد ان هذه الحادثة ستكون لها عواقب وخيمة على أداء رجال الامن، مشيرا الى ان هذين الضابطين عندما سيخرجان ليمارسا دورهما في حفظ الامن وتطبيق القانون كيف سيكون موقفهما عندما يرون نفس الواقعة قطعا سيتذكرون هذه الحادثة وبأن المواطنة نفذت وعيدها وزجت بهما في السجن لأنهما قد قبضا عليها بالجرم المشهود».

وأضاف: «أيضا ماذا سيقول زملاؤهم الضباط والشرطة، سيتذكرون ما حدث مع زميليهما عندما يرون اي جرم في مكان عام وسيقولون ما لنا شغل لنبتعد حتى لا نتعرض لما تعرض له الضابطان اللذان تمت إهانتهما بالسب على أمل أن يأخذا حقهما اعتقادا منهما بأن هناك وزارة تحميهما ولكن للأسف الوزارة الآن تبرر بمعلومات واهية وإلا كيف بالوقت نفسه الذي تخرج فيه المواطنة بكفالة وباللحظة نفسها يزج بالضابطين بالسجن».

وتساءل: «هل هناك أخطر من هذه المعادلة وأسوأ منها؟! ما هو أسوأ من ذلك هو التبرير الذي يعطيه الناطق الرسمي باسم الوزارة».

ودعا البراك: «وبصوت عال نواب الأمة لممارسة دورهم في حماية الضباط وهم الذين يتحدثون عن الفضيلة والأخلاق ونحن لا نشك في ذلك. ونقول لبعض النواب وبنكم من هذه الحادثة؟ وأنا أعرف حرصهم على مثل هذه القضايا».

وأكد البراك على ضرورة تشكيل لجنة تحقيق برلمانية في هذه القضية التي يبدو ان الوزير لا يكترث بلجان التحقيق اعتقادا منه بأن الأمور يمكن «كروتتها» لكن تبين له ان الأمر ليس كذلك، لأنه اذا كان يماطل في عدم حضور لجان التحقيق فإن هناك نوابا سيلزمونه بالحضور».

وشدد على أهمية التحقيق في هذه القضية حتى لا تنفلت الأمور، وأضاف: «عندما قيل ان احد الضابطين موجود عند المحقق للإدلاء بأقواله تم الطلب لخروجه من التحقيق حتى يرد على الاتصالات وعندما تم توضيح صعوبة ذلك وطلب من الضابط الثاني ان يتصل به اتصل أكثر من 4 مرات ولكن التلفون الذي اتصل عليه كان خاطئا فالقضية ليست ان ضابطين خرجا معا وفقا لما جاء في رد الداخلية والانضباطية لم تتطرق للموضوع لا من قريب ولا من بعيد انما كانت القضية منصبة على لماذا لم تردا على التلفون؟

وقال: عدم الرد على التلفون والناس في التحقيق ليست جريمة وبالتالي غير مبرر ما ورد في بيان «الداخلية».

وأشار الى ان الضابطين اتخذا كل الإجراءات اللازمة قبل إبلاغ رئيس المخفر الذي بدوره أبلغ الضابط المناوب بالواقعة وبالتالي كانت إجراءاتهما قانونية.

وقال البراك في تصريحه: أنا بالنسبة لي الآن وزير الداخلية حالة ميؤوس منها لكن انا أقول لسمو رئيس الوزراء الذي يقول ان الدستور في جيبه أقول له يا سمو الرئيس الى متى سيكون الدستور في جيبك إلا إذا كان هذا الدستور «اللي في جيبك واللي ما راح تطلعه في مثل هذه الحالات» والحالات الحرجة جدا هو نسخة الدستور بعد التعديل اللي في ذهنك واللي ما تحب تطلعه الا في وقته وتعتقد ان هذا ليس وقته الآن».

وتابع مخاطبا سمو رئيس الوزراء: «لأنك لما تطلع الدستور اللي موجود في جيبك فمعنى ذلك انك ستسعى الى إقالة ومحاسبة وزير الداخلية ومحاسبة كل القيادات الأمنية التي مارست هذا الدور السيئ والمشين غير أن من يتهم ويقبض عليه في ممارسة الرذيلة والفعل الفاضح في ساحة ترابية بمنطقة سكنية يخرج معززا مكرما من المخفر ومن يطبق القانون ويتحمل مسؤوليته أمام الله ثم أمام القانون يزج به في السجن 3 أثلاثة أيام بأمر من القيادات الأمنية». وأضاف: مرة اخرى نقول لسمو الرئيس «متى تطلع الدستور من جيبك حتى تطبقه على المتقاعسين من بعض الوزراء وبعض القيادات الأمنية؟».

مخلد: سنردّ إلى الضابطين اعتبارهما

انتقد النائب مخلد العازمي اجراءات وزارة الداخلية في حق ضابطي مخفر سلوى، مشددا على ضرورة تكريمهما لا معاقبتهما، وذلك بعد ان ألقيا القبض على شخصين بفعل فاضح في مكان عام في منطقة سلوى.

وأكد العازمي انه سيوجه اسئلة برلمانية الى وزير الداخلية الشيخ جابر الخالد حول تفاصيل واقعة الضابطين «بعد ان وصلت إلينا معلومات بأنه مورست عليهما ضغوط من مسؤولين كبار في الداخلية للاخلال بواجباتهما الوظيفية، وهذا الأمر لا يمكن السكوت عنه».

واضاف «نشد على ايدي كل رجال الأمن للحفاظ على أمن الوطن، وسنتابع هذه القضية وسنرد للضابطين اعتبارهما، بعد ان تتم محاسبة المسؤولين الكبار الذين ضربوا عرض الحائط بكل القوانين من اجل ارضاء اطراف أخرى».

سألها عن فصل قطاع التعليم التطبيقي عن التدريب

الحربش: ما موقف وزيرة التربية من اللباس المحتشم في الجامعة؟

د.جمعان الحربش

وجه النائب د.جمعان الحربش حزمة اسئلة لوزيرة التربية ووزيرة التعليم العالي د.موضي الحمود جاء فيها: يرجى افادتي وتزويدي بالآتي:

ما حقيقة موقف وزيرة التربية ووزيرة التعليم العالي وقرارها النهائي بشأن تطبيق لائحة اللبس المحتشم في اجتماع مجلس جامعة الكويت الذي خصص لمناقشة اقرار تطبيق اللائحة التي أدرجت على جدول الأعمال خاصة بعد اقرار اللائحة من مجلس العمداء، مع ضرورة تحديد تأجيل أو الغاء تطبيق لائحة اللبس المحتشم مع توضيح جميع مبررات التأجيل أو الالغاء. وما حقيقة أن لجنة اختيار عميد كلية العلوم قد قامت بترشيح د.أمينة الفرحان كونها حازت اغلبية الاصوات، إلا أن تدخل وزيرة التربية ووزيرة التعليم العالي المباشر جاء لترشيح د.نادية شعيب التي لم تحصل على غالبية الاصوات.

وضرورة تزويدي بنسخة مع معايير اختيار الامين العام المساعد للخدمات العامة بجامعة الكويت، وهل تم تطبيقها علميا وعمليا في اختيار الأمين العام المساعد الجديد مع ضرورة توضيح مؤهلاته مقرونة بتاريخ الحصول على كل منها، وعلى أي أساس تم تفضيله على من تقدم معه لشغل هذا المنصب، وهل كان للوزيرة تدخل مباشر في اختياره؟

وما حقيقة ما يتردد بشأن تعمد وزيرة التربية ووزيرة التعليم العالي الابقاء على وضع عدم الاستقرار في جامعة الكويت الحالية من أجل تحقيق بعض المكاسب السياسية من خلال ترضيات لاطراف معينة على حساب استقرار الجامعة، وإلا بماذا يفسر عدم حسم اختيار مدير الجامعة حتى الآن وكذلك ابقاء عدد من المناصب القيادية الأخرى دون قرار تجديد أو تسمية مسؤولين جدد لها.

وما مبررات رفض وزيرة التربية ووزيرة التعليم العالي المتكرر للقاء الهيئة الإدارية لجمعية أعضاء هيئة التدريس، رغم لقائها أعضاء القوائم الطلابية والروابط العلمية، وما اسباب مماطلتها المستمرة ورفضها دعم مطالبات اعضاء هيئة التدريس في جامعة الكويت؟ وما مدى صحة ودقة ما نقل عنها لبعض اعضاء هيئة التدريس انها غير مقتنعة بالزيادات والمطالبات لان راتب عضو هيئة التدريس اكثر من راتب الوزير؟

ويرجى ضرورة افادتي عن اسباب عدم ايفاء الوزيرة بوعودها لجمعية اعضاء هيئة في تفعيل مجلس القسم العلمي، وكذلك أخذ رأي الفتوى والتشريع بشأن تظلمات الاساتذة اعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت.

كما سأل الحربش يرجى افادتي وتزويدي بالآتي:

ما قرار مجلس ادارة الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب الذي اتخذ عام 2004 بشأن فصل قطاع التعليم التطبيقي عن التدريب مع توضيح جميع مبررات وتوصيات القرار.

وما مبررات الاستعانة بمكتب الاستشارات الكندي وما المهمة التي كلف بها مع ذكر تكلفة وفترة الدراسة التي قام بها، وما نتائج دراسته وهل تم تطبيق ما ورد في نتائج الدراسة التي قام بها، وما قرار مجلس ادارة الهيئة فيما يتعلق بتقرير المكتب الكندي في عام 2009؟

وهل تم تشكيل لجنة لدراسة قضية الفصل والتي اوصى مجلس إدارة الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب بتشكيلها عام 2009 وفقا لما ورد في قرار مجلس الادارة؟ يرجى تزويدي بقرار مجلس الادارة، وكذلك قرار الوزيرة بشأن تشكيل اللجنة وتحديد مهامها والفترة الزمنية المحددة لها.

وما اسباب ومبررات تأخير تسمية مدير عام الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب سواء بالتجديد للمدير الحالي أو اختيار مسؤول جديد، وهل لذلك علاقة بالمساومات السياسية، وهل لذلك علاقة بالمساومات السياسية على حساب المؤسسات العلمية ذات العلاقة المباشرة بمستقبل شباب الكويت؟

ويرجى تزويدي بأسماء جميع الجامعات الخاصة واسماء اعضاء مجالس ادارتها واسماء مؤسسي كل منها، مع ذكر التخصصات والكليات التي تعمل فيها فعليا مع تحديد عدد الطلبة الدارسين فيها خلال العامين الماضيين، وضرورة ذكر عدد المنح والبعثات الدراسية الداخلية في كل جامعة للسنتين الدراسيتين 2010/2009 و2011/2010.

ويرجى افادتي باسماء الجامعات الخاصة التي تمت الموافقة على ترخيصها مع ذكر اسماء اعضاء مجالس ادارة كل منها واسماء الامناء والمؤسسين وكذلك اسماء الجامعات التي تقدمت بأوراقها ولم تحصل على ترخيص حتى الآن مع ذكر اسماء مجالس اداراتها والمؤسسين.

وسأل الحربش الحمود ايضا: يرجى افادتي وتزويدي بالآتي: ما مدى صحة توجهات وزارة التربية لاطالة اليوم الدراسي والعام الدراسي في مدارس التعليم العام، وهل تم وضع ذلك ضمن خططها واولوياتها المستقبلية، وهل اكتفت الوزارة باضافة فترة زمنية محددة في يوم دراسي واحد من كل اسبوع تخصص لمزاولة الطلبة انشطة مدرسية فقط، وهل سيتم تطبيق ذلك من السنوات الدراسية المقبلة دون تطبيق افكار جديدة عن اطالة اليوم الدراسي، وهل قامت الوزارة بتشكيل لجان خاصة لدراسة اطالة اليوم الدراسي ومدى تأثير ذلك على الطلبة والمعلمين والمعلمات مع ضرورة تزويدي بأي تقارير او دراسات بهذا الشأن، وهل قامت الوزارة بدراسة ومراعاة الظروف البيئية والمناخية والاجتماعية.

شركة نفط الكويت (ش.م.ك)
إحدى شركات مؤسسة البترول الكويتية
فريق عمل المخازن

المزايدة رقم : س - ت / ٢٠١٠ - ٢٠١١ / ٢

بيع مواد خردة ومواد فائضة عن الحاجة (سكراب)

تدعو شركة نفط الكويت (ش.م.ك) المزايدين (شركات / مؤسسات / أفراد) الراغبين بالاشتراك في المزايدة المذكورة أعلاه الحصول على الوثائق من فريق عمل المخازن بالأحمدي / ساحة السكراب رقم (3) خلال ساعات الدوام الرسمي (السابعة صباحاً إلى الثانية بعد الظهر) اعتباراً من يوم الأحد الموافق 2010/9/19 حتى يوم الأربعاء الموافق2010/9/29 مقابل رسم مقداره (- /50 د.ك) خمسون دينار كويتي غير قابله للرد.

تتكون مواد المزايدة من : واقيات أنابيب مستعملة- وحدات تبريد مستعملة - أجهزة نظام تبريد بالماء مستعملة - أنابيب معدنية مستعملة - مواد متنوعة غير مستعملة (أنابيب - لوازم ربط - مواد متنوعة).

سيعقد اجتماع تمهيدي يوم الخميس الموافق 2010/9/30 في قاعة الاجتماعات (ساحة السكراب رقم 3) التابعة لفريق عمل المخازن بالأحمدي ، وذلك لشرح شروط المزايدة وترتيب زيارة الموقع للمعاينة، وآخر موعد لتقديم عطاءات المزايدة (بالظرف المختوم) في صندوق المزايدات في الساحة السكراب رقم (3) هو يوم الثلاثاء الموافق 2010/10/5 (السابعة صباحاً إلى الثانية بعد الظهر) ويرفض أي عطاء يرد بعد هذا الموعد .

لمزيد من الاستفسار يرجى الاتصال على الأرقام الآتية : 23867515 - 23867127 - 23867748

الخرينج: أين دور الخارجية الكويتية من جعجعة الأحزاب العراقية؟ .. وترسيم الحدود انتهى دولياً

الغانم: صيانة العلامات الحدودية بين الكويت والعراق تنفيذ لقرارات أممية والبرلمان العراقي لا يملك حق تعديل القرارات الدولية

حماد: ما أثارته الأحزاب العراقية تجاه العلامات الحدودية «قرقعة» هدفها تكسب انتخابي وتحريض وشوشرة

واجه عدد من النواب ما أثارته بعض الأحزاب العراقية بإعلان رفضها صيانة وتثبيت العلامات الحدودية بين الكويت والعراق قبل عرضها على البرلمان العراقي بالرفض القاطع معتبرين ان مثل هذه الادعاءات ليست بغريبة وهدفها الشوشرة من اجل التكسب الانتخابي ولا تعد كونها قرقعة لا فائدة منها وفي هذا الاطار قال رئيس لجنة الشؤون الخارجية البرلمانية النائب مرزوق الغانم ان صيانة العلامات الحدودية بين الكويت والعراق بأتي تنفيذا لقرارات أممية ونتابع بقلق التعامل السياسي العراقي مع هذا الملف.

واضاف نؤكد ان البرلمان العراقي لا يملك الحق في تعديل او تغيير القرارات الدولية.

من جانبه، أكد النائب مبارك الخرينج ان الحدود الكويتية ـ العراقية انتهت رسميا بعد ان صدرت قرارات دولية وضعت النقاط على الحروف ولا اعرف ما علاقة الحكومتين والبرلمانين من الجانبين الكويتي والعراقي بقضية تم انهاء جدلها في مجلس الامن الدولي.

واضاف يبدو ان الاحزاب العراقية غير المتفقة اتفقت على الحدود الكويتية العراقية بشكل لا يعبر الا عن الجعجعة التي لا تسمن ولا تغني من الجوع متسائلا اين دور وزارة الخارجية من العبث السياسي الخارجي الذي يحبك ويريد الانتهاك ضد سيادة الكويت؟

واشار الخرينج بالامس كان وزير الخارجية العراقي وفي اول يوم عيد الفطر الماضي يقايض الحكومة الكويتية ويعتبرها عيدية لنا فتح ملفات الحدود مقابل التعويضات واليوم تتفق الاحزاب العراقية على أن القضية يجب ان تكون في ملعبهم وغدا الله اعلم ووزارة الخارجية الكويتية صامتة ولا تصرح وكأنها تطبق قرار مجلس الخدمة المدنية بعدم التصريح الا بأوقات الدوام الرسمي وكأنها ادارة علاقات عامة وليست وزارة لها توجه يحمي حقوق المواطنين وسيادته؟

واوضح ان الخارجية الكويتية وكأنها تطبق المثل الشعبي «كله تمام طال عمرك» مؤكدا ان رئيس الوفد الكويتي واعضاءه في البرلمان العربي المشارك حاليا في مؤتمر البرلمانيين العرب عليهم المسؤولية في استنكار العبث السياسي وأتمنى ان يطلبوا اثناء اجتماعاتهم الرسمية من البرلمانين العرب ادانة واستنكار كل ما يمس الحدود الكويتية باعتبارها قضية دولية مؤكدا الخرينج ان ما تمارسه الاحزاب العراقية والتهرب والتملص الحكومي العراقي من قضية حسمت دولياً يعتبر ادانة لهم وكذلك هناك مسؤوليات على لجنة الشؤون الخارجية ورئيسها في مجلس الامة الكويتي بعدم ترك الامور للحكومة دون محاسبة ورقابة.

واختتم قوله: على نواب مجلس الامة بكل اطيافهم وكذلك الاعلام الرسمي والشعبي التكاتف والتعاون من أجل حماية سيادتنا لأن هناك من يحاول ان يستغل ضعف السياسة الخارجية في إثارة قضايا تم الانتهاء منها دوليا.

من جانبه، اعتبر عضو مجلس الأمة النائب سعدون حماد ما أثارته الاحزاب العراقية بإعلان رفضها صيانة وتثبيت العلامات الحدودية مع الكويت قبل عرضه على البرلمان العراقي أنه مجرد «قرقعة» جديدة ليست بغريبة بل متوقعة هدفها «الشوشرة» لغاية واضحة ومفهومة هي محاولة التكسب الانتخابي وتحريض الشعب العراقي.

واضاف حماد في تصريح صحافي ان هذه الاحزاب التي تسعى لمصالحها بلغت مرحلة من الافلاس بعد ان عجزت عن تقديم برامج عمل واجندات مقنعة لإنقاذ العراق من وضعه المزري وما يواجهه الشعب العراقي من ويلات الارهاب ونقص الخدمات وسوء المرافق فانصرفت لدغدغة مشاعر ناخبيها بموجة جديدة من الرغاء نفهم اسبابه ومبرراته.

وزاد حماد قائلا نحن نقول ان هذا الملف الأممي قد طوي الى غير رجعة وتم ايداع نسخة من الترسيم الحدودي لدى الأمم المتحدة، مشيرا الى اننا لانزال نرجو ونترقب مواقف صادقة ومعتدلة تؤكد رغبة العراق في حسن الجوار واحترام القرارات الدولية في تطبيق القوانين والقرارات الدولية في تطبيق القوانين والقرارات ذات العلاقة بتحرير الكويت. ولفت الى ضرورة تجاهل مثل هذه الدعوات المغرضة التي يثيرها الاحزاب وبعض الاطراف العراقية بين حين وآخر، محملا حكومة العراق المسؤولية الكاملة في تأكيد التزامها بعلاقات الجوار والنوايا الحسنة ومطالبا مجلس الامة بإصدار بيان يدعو لتعاضد واسكات الاصوات المحرضة للمساس بالعلاقات الثنائية بين الكويت والعراق، كما دعا حماد سفير العراق لدى الكويت الى إصدار بيان حول هذا الموقف، مطالبا وزارة الخارجية الكويتية بتسليم السفير العراقي مذكرة احتجاج تجاه ما بدر من هذه الاحزاب من تصريحات مخالفة للقرارات الدولية ولمبادئ احترام سيادة الدول والقوانين والاعراف الدولية.

وقال النائب د.فيصل المسلم ان الحدود الكويتية ـ العراقية انتهت بقرارات أممية ولا يملك أحد تغييرها والحديث الآن عن صيانة علامات حدودية موجودة أصلا، لذا نقول للأحزاب العراقية «كفى دجلا».

واضاف نحن على يقين أن سياسة الابتزاز والتكسب العراقية لن تقف مادمنا نتقبل تلقي الصفعات وننتهج أسلوب الرجاء.

مرزوق الغانم

د.فيصل المسلم

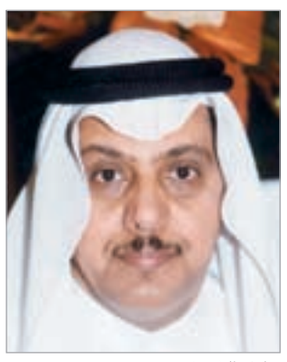
مبارك الخرينج

سعدون حماد

المسلم: نقول للأحزاب العراقية كفى دجلاً فالحدود رسّمت دولياً

عاشور يطالب بإلغاء لجنة الرقابة ويحذّر من الرضوخ للمتشددين

الملا: منع بعض الكتب يعد مساساً بالدستور وتعسفاً رقابياً

شن النائب صالح الملا هجوما عنيفا على وزارة الاعلام، متهما اياها بـ«التعسف الرقابي، والتطرف الفكري، ومخالفة بعض مواد الدستور المبنية على حرية الرأي والفكر والمعتقد». وقال الملا في تصريح صحافي: «ان منع بعض الكتب من المشاركة في معرض الكويت الدولي، يعتبر مساسا بالدستور، وتعديا على نصوصه، وحتما لن نقف وقفة المتفرج، ونحن نرى الاساءة الى سمعة الكويت الدولية في مجال الحريات والثقافة والفكر، فالتضييق الذي اطبق على الابداع الفكري لم يعد مقبولا، خصوصا ان عناوين الكتب التي منعت لا تحتوي على اي مساس بالذات الالهية، او السيادة الوطنية، وعرفنا ذلك من خلال قراءات سابقة». وذكر الملا: «اننا نتوسم خيرا في لجنة رقابة الكتب التابعة للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، خصوصا انها تضم شخصيات ثقافية بارزة، نأمل عدم خضوعها للضغوطات التي تمارس ضدها، ومن غير المعقول ان تنغمس حرية الفكر بحسابات سياسية، وتصل سمعة الكويت الثقافية الى الحضيض، وينهار المجد الذي شيد على مدى العقود الماضية، وتتحول معارض الكتاب الى معارض تختص بكتب الجنس والطبخ والشعوذة وتفسير الاحلام». واعلن الملا: «عن توجيه سؤال برلماني الى وزير الاعلام، خلال الايام القليلة المقبلة بشأن مشاركة بعض الكتب في معرض الكتاب الدولي، والذي سيقام في الكويت الشهر المقبل، ومن الواضح ان التعديلات المسيئة، والتي تزعم الحكومة تقديمها على قانون المرئي والمسموع، والتي اعلن عنها وزير الاعلام، لاحت في الافق بوادرها، ولا ريب ان التضييق على الحريات يضع الحكومة في الدائرة المتجاوزة للدستور». وافاد الملا: «بأن الباب الثالث من الدستور خصص للاعتناء بالحريات والحقوق والواجبات العامة، وتحديدا المادة 35 التي تنص على ان حرية الاعتقاد مطلقة، والمادة 36 والتي تكفل حرية الرأي والبحث العلمي، وتصون حق الانسان في التعبير عن رأيه ونشره بالقول او الكتابة او غيرهما، والمادة 37 التي تضمن حرية الصحافة والطباعة والنشر». من جانبه طالب النائب صالح عاشور وزير الاعلام بعدم التشدد في منع الكتب الفكرية والثقافية التي تحوي افكارا متنوعة وجديدة خصوصا اننا نعيش في عصر الانفتاح والتعددية ولابد لنا من مواكبة هذا الانفتاح على الفكر الآخر. واضاف عاشور اننا نطالب وزير الاعلام بالغاء لجنة الرقابة على الكتب لعدم الحاجة لها في هذا الوقت ولا نحتاج الى قيمين ورقباء على ثقافة الناس وما يقرأون والحجر الفكري عليهم. وحذر عاشور من الرضوخ للمتشددين واصحاب الفكر الاحادي والذين يعيشون «خارج نطاق التغطية» ويرغبون في مصادرة حقوق الناس في الاطلاع على الثقافة والفكر الآخر خصوصا المتعلق بقضايا الرأي والفكر. وشدد عاشور حرصه على ألا يدرج اسم الكويت ضمن الدول المقيدة للحريات خصوصا حرية الفكر والرأي، قائلا لابد من افساح المجال لجميع الآراء والافكار، والقارئ لديه القدرة على الرقابة الذاتية ويميز بين الغث والسمين.

صالح الملا

صالح عاشور

ضمن مشاركتهم في أعمال البرلمان العربي الانتقالي في دمشق

برلمانيون كويتيون يدعون إلى تعزيز دور المرأة العربية وإعطائها جميع حقوقها

مخلد العازمي متحدثاً للزميل عماد العسكر

علي الدقباسي أثناء حديثه لـ«كونا»

أكد اعضاء الشعبة البرلمانية في مجلس الامة اهمية ندوة «وضع المرأة في الدساتير والتشريعات العربية» التي ينظمها البرلمان العربي الانتقالي حاليا في دمشق تحت شعار «دور البرلمان العربي في تطوير وتوحيد التشريعات لتمكين المرأة».

وشدد الاعضاء في تصريحات لـ «كونا» على ضرورة اعادة النظر في وضع المرأة من خلال احداث بعض التعديلات على التشريعات والاتفاقيات الدولية والدساتير والتشريعات العربية.

وأشاروا الى انهم شاركوا في أنشطة الندوة وناقشوا اوراق العمل المقدمة للندوة التي اسهمت في اثراء النقاش العام من قبل اعضاء البرلمان العربي الانتقالي من السودان ومصر والبحرين وفلسطين والمغرب وسورية والصومال وسلطنة عمان والامارات وتونس والاردن وليبيا.

وأعربوا عن املهم في ان تتوصل الندوة في ختام اعمالها اليوم الى عدد من التوصيات التي تسهم في تعزيز دور المرأة وتمكينها من المشاركة الفعلية والجادة مع الرجل لبناء الامة العربية في مختلف المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتربوية.

وقال عضو الشعبة البرلمانية بمجلس الامة النائب علي الدقباسي ان الدورة العادية الثانية للبرلمان العربي التي ستبدأ اعمالها يوم غد وتستمر حتى الثلاثاء تكتسب اهمية كبيرة، وذلك نظرا لكثافة الاعمال المدرجة على جدول اعمالها وتقارير اللجان التابعة للبرلمان العربي، بالاضافة الى الانشطة المصاحبة للدورة ومنها ندوة المرأة واجتماع الجمعية العامة للبرلمان العربي.

واشار الدقباسي الى ان البرلمان العربي الانتقالي سينظر في تقارير اللجان الدائمة له وعلى رأسها تقرير لجنة الشؤون الخارجية والسياسية والامن القومي ومنها اخر تطورات الاوضاع في دارفور والجولان المحتل واليمن والوضع النووي في الشرق الاوسط. بدوره قال عضو الشعبة البرلمانية النائب مرزوق الغانم ان الدورة الثانية العادية للبرلمان العربي الانتقالي ستنظر في تقارير غاية في الاهمية ومنها: احتلال ايران لجزر الامارات العربية المتحدة، واخر التطورات على الساحة الفلسطينية، ومنها المفاوضات المباشرة والمصالحة الفلسطينية وآخر المستجدات في العراق، مشيرا الى ان هذا الموضوع له انعكاسات كبيرة على الوضع في الكويت.

واضاف ان البرلمان العربي سينظر في تقرير التباين بين المقاومة المشروعة ومكافحة الارهاب ومخاطر السلاح النووي الاسرائيلي على الامن القومي العربي وعلى السلم والامن الدوليين، بالاضافة الى النظر في تقرير الحوار العربي ـ التركي المقرر انعقاده في الكويت نهاية العام الحالي والعمل على عقد حوار عربي ـ ايراني تشارك فيه كل الشعب البرلمانية العربية.

من جهته قال عضو الشعبة البرلمانية النائب مخلد العازمي ان الوفد الكويتي سيساهم بكل فعالية بالنظر في تقارير اللجان الدائمة للبرلمان العربي الانتقالي ومنها ما يتعلق بسبل دعم وتعزيز الاستثمار في الوطن العربي وتنظيم منتدى عربي للحماية التشريعية في مشاريع البنية التحتية والامن القومي الغذائي العربي. كما سيتم بحث تنمية وتنشيط السياحة في الوطن العربي وتنظيم العديد من الندوات المتعلقة بمشاكل وآثار الفقر والحروب والصراعات والتصحر على عالمنا العربي وعلى التنمية والثقافة العربية وورشة عمل عن الايدز بالتعاون مع البرنامج الاقليمي لمقاومة الايدز في

وفد برلماني يزور كندا لتدعيم علاقات الصداقة بين البلدين

د.معصومة المبارك

د.اسيل العوضي

د.رولا دشتي

د.سلوى الجسار

فيصل الدويسان

يقوم وفد لجنة الصداقة البرلمانية الكويتية الكندية برئاسة النائبة د.معصومة المبارك وعضوية النائبات د.سلوى الجسار ود.اسيل العوضي ود.رولا دشتي والنائب فيصل الدويسان بزيارة كندا في الفترة من 27 الى 30 سبتمبر الجاري.

واعرب سفيرنا لدى كندا علي السماك عن سعادته بهذه الزيارة التي تأتي تتويجا لعلاقات الصداقة القائمة بين دولة الكويت وكندا التي لها مواقف مشرفة بتأييدها قرارات الشرعية الدولية ومجلس الامن الدولي وارسالها قوات للمشاركة في تحرير دولة الكويت عام 1990.

واشار في تصريح لـ «كونا» الى ان هذه الزيارة تأتي في الوقت الذي تشهد فيه العلاقات الكويتية ـ الكندية تطورا ملحوظا في السنوات الاخيرة وذلك من خلال الزيارات المتبادلة بين مسؤولي كلا البلدين حيث قام كل من وزيري التجارة احمد الهارون والصحة د.هلال الساير بزيارة العاصمة الكندية اوتاوا خلال العام المنصرم وبداية العام الحالي.

البنك الأهلي المتحد
ahli united bank
المتّحد معك منذ 1941
1812 000 - ahliunited.com
ألف مبروك!
الفائز بالجائزة الأسبوعية الكبرى بقيمة 20,000 د.ك
حسن حمود عواد العواد
حساب الحصاد الإسلامي للتوفير الإستثماري*
الفائزون بالجوائز الأسبوعية بقيمة 1,000 د.ك لكل منهم في السحب الذي أجري بتاريخ 22 سبتمبر 2010
• عبدالله علي حسن أبو رحمة
• بشار خيرو دوارة أو علاء الدين بشار
• إبراهيم محمد حسن تلفت
• فواز فيصل أحمد الفهد
• محمود ناصر عباس
*وافقت هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في البنك الأهلي المتحد على برنامج الجوائز على الحسابات الاستثمارية